الاشباع وفي الحقيقة تضامنا مع البلدان المحرومة من النفط . وهكذا مرة اخرى نرى ان العرب يصبحون اسرى اموالهم لانها تقيد حرية تصرفهم .

غير ان رد البلدان المحرومة قد يجيء اشد عنفا من الاجراءات الاقتصادية كتجميد الاموال العربية . فبالاضافة لهذا التجميد قد تعتمد البلدان الغربية المعنية ردا عسكريا بصيغة او بأخرى ، اذا طال امد انقطاع النفط وهدد الحياة الاقتصادية واليومية واجهزة الدفاع بالشلل . ولئن قيل ان هذا الاحتمال الذي شهدنا اهميته عند بحث سياسة الحجب الكلي تتغير ظروفه بين سياسة واخرى، اي انه احتمال ضعيف الان لان سياسة حجب النفط الجزئية انما تستهدف عددا محدودا من البلدان الغربية في حين ان حجب النفط الكلي يستهدف جميع البلدان الغربية — اذا قيل هذا كان ردنا ان البلدان ذات النزوع للعمل العسكري في كلتا الحالتين هي البلدان نفسها ، وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا (خاصة البلد الاول) ، ولذلك فينبغي عدم استبعاد الرد العسكري وان يكن احتماله الان اضعف منه في سياسة الحجب الكلي . وهنا ايضا فقد يستهدف العمل العسكري بلدا عربيا واحدا أو اكثر .

ج — نقطة الضعف الاخيرة هي الفرضية التي تقوم عليها سياسة حجب النفط عن عدد محدد من البلدان الغربية والقائلة بأن هذه السياسة يلزمها عمل عربي موحد . ونحن احتراما منا للواقع وتحاشيا للتجريد المثالي نعتقد ان شرط الالتزام العربي الواحد غير المتحفظ والمشاركة بالعمل الموحد الممتد زمنيا حتى يحقق اغراضه ، غير متوفر في الظرف العربي الحالي ، وليس من المنطق او حسن التبصر والتخطيط السليم ان تبنى سياسة ذات ابعاد خطيرة كالسياسة المطروحة على اساس فرضية غير سليمة .

* * *

حصيلة هذا التحليل لسياسات التهديد بحجب النفط او حجبه ان قدرة الضغط العربية تكمن في هذه المجموعة اكثر مما تكمن في مجموعة سياسات التهديد بالتأميم او تنفيذه . لكن هذه القدرة بسبب ضخامتها وفاعليتها تستثير على الارجح ردود فعل غربية عنيفة بل قد تستدرج اجراءات عسكرية غربية (عدا الاجراءات الاقتصادية) لا نخال البلدان العربية في الوضع العربي الراهن تقبل بأن تتعرض لها . لكن في النهاية تظل المسألة مسألة حرب اعصاب ، فالغرب يدرك ضعف مركزه لكنه يناور من نقطة ادراكه لضعف الفريق العربي الخائف على موارده المالية وعلى امنه فيما اذا كان رد الفعل الغربي عسكريا . وليس المهم حقيقة انكشاف العرب بقدر ما هو اعتقادهم بانكشاف موقعهم . اما هذا الخوف فلا يبطله سوى الفهم العربي الحقيقي للوضع المقارن وارتفاع ارادة النضال لدى العرب .

٣ — السياسات الاكثر مداورة والتي تتعلق بممارسة سيطرة غير مباشرة على مشتري النفط

نأتي الآن الى مجموعة اخرى من السياسات أو الاجراءات الجزئية التي يمكن أن تتخذ وتكون ذات أثر على السياسة الغربية عامة والاميركية خاصة ، وان يكن الاثر غير مباشر او جزئيا . وسنعدد اربعة منها :

ا — الاجراء **الاول** هو قيام البلدان العربية النفطية بشراء اكبر نسبة ممكنة من اسهم شركات النفط ، ما كان يعمل منها في اراضي البلد المعني وما كان يعمل في اراضي عربية اخرى ، وذلك لغرضين اثنين ، **أولهما** السيطرة على السياسة النفطية لهذه الشركات بالمعنى الاقتصادي والتجاري للسياسة ، **وثانيهما** ممارسة ضغط سياسي على بلدان الغرب مما لا تمارسه الشركات الآن ، لصالح القضايا العربية عامة وقضية فلسطين خاصة . ومن الواضح في هذا الصدد انه لا يوجد اعضاء في مجلس